

ضغوط على الصحفيين تضعهم أمام اختبار المهنية خلال الانتخابات التونسية

ويتندر التونسيون على فيس بوك بقول بعضهم إن الصحفي بوبكر بن عكاشة سلم رئيس الحكومة يوسف الشاهد الأسئلة ليطلع عليها قبل الحوار الذي جرى على تلفزيون التاسعة مساء 30 أغسطس الماضي فبرد البعض الآخر إن ذلك خطأ فربما الحكومة هو الذي سلم بوبكر بن عكاشة الأسئلة. وتظهر هذه الطريقة أن التونسيين يفترضون حدوث الأمر كما أنها تبين نظرتهم إلى علاقة الإعلام بالسياسة.

محمد شلبي
باحث تونسي
في الإعلام

انطلق لسانها قائلة "كفوا عنا... تعبنا... أصابنا القرف..." ثم وجهت خطابها إلى القيادي كريم الهلالي من حزب رئيس الحكومة "أنتم لا تعلمون وطاة الضغوط المسلطة علينا... راجعوا أنفسكم أنتم أصحاب السلطة". كانت مريم بالقاضي مقدمة البرنامج التلفزيوني اليومي "تونس اليوم" في بلاتوه اشتد فيه الغليان مساء 23 أغسطس بعد نحو ساعتين من إيقاف مرشح الانتخابات الرئاسية نبيل القروي. كان الجدل حادا بين ممثل حزب رئيس الحكومة المدافع عن سلامة قرار سجن القروي والحاضرين الآخرين الخمسة الذين يرون فيه توظيفا للقضاء. كانت مقدمة البرنامج إلى الهدوء أقرب حتى قررت أن تنطق بما سكنت عنه "قبل نحو ساعة من إيقاف القروي اليوم هاتفني أحدهم من علية القوم ليخبرني بذلك... كنا ضد تعديل القانون الانتخابي... ضد الإقصاء... أرادوا أن يلقفوا لنا كل التهم بسبب مواقفنا".

وقد يجادل البعض بأن تلك الإجراءات ظرفية وهي زائلة بعد الحملة. والرّد بسيط يتمثل في القول إن المنطق يقتضي أن يعمل الصحفيون بالقوانين نفسها وبالأخلاقيات نفسها أيا كانت الظروف. ولا ينبغي أن نطلب من الصحفي أن يتعامل بقوانين وأخلاقيات مختلفة باختلاف الظروف لأنه أمر يقود إلى الاستثناء والاستثناء المتكرر يكسر القاعدة.

فما معنى مثلا أن يطلب من الصحفي أن لا يحاجج المرشحين في المناظرات؟ هل معنى ذلك أن يتكفي بإلقاء الأسئلة المتفق عليها ويصمت؟ وهل نحتاج إلى صحفيين أصلا في تلك الحالة؟ ليس ذلك هو دور منيحات الربط الاتي يذكرهن التونسيون في زمن الأبيض والأسود؟ وقد نفهم أن المحاجة المصنوعة لا تكون في الأفكار لكن ماذا يفعل الصحفي في حضرة متناظرين يعنى في التناظر على آخر؟ هل يتظلم لدى الإيزي؟

ولا يحتاج كلام المقدمة إلى تأويل فهناك ضغوط مسلطة على الصحفيين. قد نفهم من كلامها أنها مسلطة على البعض ممن يظهرون في التلفزيونات في أوقات الذروة من أولئك الذين يفترض الحاكم أنهم أكثر تأثيرا في الناس. غير أن ممارسات ظهرت خلال هذه الفترة التي تسبق الحملة توحي بأن حال الصحفيين لا يبنى بخير.

فقد نشرت هيئة الاتصال السمعي البصري (الهايكا) وهيئة الانتخابات (الإيزي) قرارا مشتركا في 21 أغسطس الماضي "يضيّب القواعد الخاصة بتغطية الحملة الانتخابية" ويتضمن مجموعة من الالتزامات المحمولة على الصحفيين وهي التزامات لا تطلبها، في البيئات الديمقراطية، إلا المهنة بحكم ميثاق أخلاقي وعرف مهني أو بقوانين سابقة الوضع لا بأوامر.

ويمنع القرار المشترك الصحفيين من إعادة بث المناظرات "كلية أو جزئية" مما يعني أن القنوات التلفزيونية لا يمكنها الإخبار عن المناظرات إلا بالقول إنها جرت يوم كذا بين المرشحين العشرة إن أتبع للمرشحين ذكر الأسماء. وإن طلب منهم الإخبار عن المناظرات تلفزيونيا دون بث مقتطعات فيسكونون مجبرين على ذلك بتلخيص كلام المتناظرين بلا صوت ولا صورة. إلا يؤدي الأمر إلى ما يشبه سبب المنع؛ صحيح أن الجميع يعيش التجربة في خطواتها الأولى وما هذا المقال إلا للفت النظر إلى ما سيبسء إلى استقلال الصحفيين والإعلام.

وقد جاء في القرار أن الهيئتين ستشرفان على المناظرات التلفزيونية بين المرشحين للانتخابات الرئاسية وأنه سيتم إحداث "لجنة مشتركة بين الهايكا والإيزي تشرف على حسن تنظيم المناظرات" مما يعني أن التلفزيون والإذاعة التونسيين اللذين بادرا بها أقصيا من لجنة التنظيم وأن قطاع الخدمة العامة سيعمل تحت إمرة هيئتين إداريتين رغم صفة الاستقلالية التي تحملانها. فهل من استقلال الصحفي أن ياتمر بأوامر مهنية صادرة عن غير المهنة؟ وتعتقد الأمور لما يذكر القرار أنه "في حالة عدم الالتزام بقواعد المناظرة، يمكن التظلم لدى الهايكا والإيزي". المرشحون أحرار ولهم حق التظلم لدى من شاؤوا، غير أن ذلك لا يفرض على الصحفيين وصاية تمارسها الإيزي عليهم. وهل يمكن أن تنصف الإيزي المرشحين بمواظدة الصحفيين؟ فما علاقتها بالصحفيين أصلا؟

ويمنع القرار المشترك الصحفيين من إعادة بث المناظرات "كلية أو جزئية" مما يعني أن القنوات التلفزيونية لا يمكنها الإخبار عن المناظرات إلا بالقول إنها جرت يوم كذا بين المرشحين العشرة إن أتبع للمرشحين ذكر الأسماء. وإن طلب منهم الإخبار عن المناظرات تلفزيونيا دون بث مقتطعات فيسكونون مجبرين على ذلك بتلخيص كلام المتناظرين بلا صوت ولا صورة. إلا يؤدي الأمر إلى ما يشبه سبب المنع؛ صحيح أن الجميع يعيش التجربة في خطواتها الأولى وما هذا المقال إلا للفت النظر إلى ما سيبسء إلى استقلال الصحفيين والإعلام.

ويفهم أن تنظم الهايكا والإيزي الانتخابات بقرار ينشر في الجريدة الرسمية يضيّب الجوانب الإجرائية في الانتخابات مثل القرعة أو تحديد الوقت بالمساواة، وإن كان الذين أخذنا عنهم تركوه، أو الإعلان السياسي أو غيرها من المسائل لكن هل نضبط بالأوامر الرسمية صفة من يضع الأسئلة من غير الصحفيين؟ ففي القرار جوانب مهنية لا يحق لغير الصحفيين أو المسؤول عن التحرير الترقق إليها. يتحدث القرار عن "التزام الصحفيين في المناظرات بالأسئلة المحددة مسبقا" دون ذكر محدها وهنا لا مفر من أحد أمرين: أسوأهما أن يضع الأسئلة غير الصحفيين وأقلهما سوء أن يشاركهم في وضعها غير الصحفيين وفي الحالتين يتجنن الجميع على قواعد استقلال المهنة وأدائها حق الصحفي في السؤال.

التحول الرقمي ينهي الصحافة الحكومية المطبوعة في مصر

نظام جديد للإعلانات الرقمية دون تغيير في المحتوى الصحافي



صحف تغادر المشهد

اعتراف ضمني بعدم القدرة على إدارتها وانتشالها من أزماتها، وحمل القرار في مجمله تراجعا في نظرة السلطة للصحافة الحكومية عن أنها المنبر الإعلامي الذي يمكن عبره توصيل رسائل تحمل طابعا سياسيا.

ويبدو أن الحكومة لم تعد ترى في بعض الصحف القومية ظهيرا سياسيا لها، لأن كل المنصات الإعلامية تؤدي تقريبا نفس الدور، وبالتالي لا داعي لتمييز الإصدارات الحكومية وتقديم المزيد من الدعم المادي.

ورأى مجدي بدر أستاذ الصحافة والتلفزيون بالمعهد العالي للإعلام في القاهرة، أن هذه التطورات رسالة واضحة على أن الحكومة أصبحت تعبرها عبئا ثقيلا عليها.

وأضاف "العرب"، أن إقصاء إصدارات صحافية قومية من المشهد ارتبط بزيادة ولاء الصحافة الخاصة للحكومة، لأن الحكومة لم تكن تغامر بهذه الخطوة لولا أنها وجدت منصات بديلة تقوم بالدور ذاته الذي كانت تؤديه الصحف الرسمية، لذلك رأت أنه بعد تحقيق الإصطفاف الصحافي خلفها، لا داعي لتعدد المصطفين وحن وقت لتقليم أظافر الخاسرين منهم.

وعلمت "العرب" أن الخطوة التالية لتحويل إصدارات ورقية إلى رقمية هي إجراء حركة تغييرات واسعة في رؤساء مجالس الإدارات والتحرير، ووضع شخصية اقتصادية على رأس إدارة كل مؤسسة، ولن تكون لها علاقة من قريب أو بعيد بالخط والمضمون التحريري.

العام في الداخل والخارج بطريقة مميزة". وأشار مراقبون إلى أن مشكلة القائمين على إدارة وتوزيع الصحف في مصر، هي "أنهم لا يدركون خطورة استمرارها كمنشأة تتحدث فقط بلسان الحكومة، ومهما تبدلت سياسات النشر فيها، من ورقية إلى رقمية، فلن تتحسن أحوالها، أو تنتهي أزماتها قبل أن تتحول من ناقل باسم الحكومة (الحي) إلى متحد بلسان الشارع، أو على الأقل توازن بين الاثنين".

ونمة أزمة أخرى ترتبط بغياب الكوادر المؤهلة على إدارة صحيفة رقمية، والكثير من الصحفيين اعتادوا التعامل مع النمط التقليدي للصحافة بـ"الورقة والقلم"، ويصعب تغيير أفكارهم وثقافتهم النمطية التي اكتسبوها خلال سنين طويلة، وإقناعهم بأن ما كان يُنشر في الصحافة الورقية لا يجذب القارئ الإلكتروني.

وترى الهيئة الوطنية للصحافة أن المعضلة ليست في تحويل الإصدار من ورقي إلى إلكتروني، بل في العصر البشري نفسه، ما دفعها إلى الإعلان عن برنامج تدريب للصحفيين في الإصدارات المقرر تغيير مسارها إلى رقمية.

ويقول متابعون إن اتخاذ الحكومة خطوة جريئة مثل التصفية غير المباشرة للصحف الحكومية، يقود إلى

التشغيل، وأخفق مسؤولوها في زيادة مواردها. وأضاف المصدر، وقد فضل عدم نشر اسمه، أن الإصدارات الورقية الأسبوعية التي تحقق مكاسب معقولة لن يطبق عليها القرار، حتى لو كان توزيعها أسبوعيا في السوق محدودا، لأنها تجلب إعلانات بتعاقدات سنوية تسهم في اقتصاد المؤسسة عموما.

مشكلة القائمين على إدارة وتنظيم الصحف في مصر أنهم لا يدركون خطورة استمرارها كمنشأة تتحدث فقط بلسان الحكومة

وقال "سوف تكون لكل مؤسسة صحافية بوابة إلكترونية واحدة، تندرج تحتها كل الإصدارات التي تحولت من ورقية إلى إلكترونية، ولن يكون لكل إصدار موقع إلكتروني بالمعنى الحرفي، ولن يكون هناك تحديث مستمر للأخبار والموضوعات إلا عبر البوابة الرئيسية للمؤسسة، وإيقونة الإصدار سوف تكون خاصة بنشر عدد الصحيفة وموضوعاتها في حدود الخط التحريري المرسوم لها".

وأفاد كرم جبر رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، بتصريح تلفزيوني حاول من خلاله تخفيف وطأة الصدمة وطمأنة العاملين في المؤسسات القومية، قائلا "المشروع الجديد عبارة عن نظام متكامل لتدعيم الصحافة الورقية وتوسيع انتشارها وليس القضاء عليها، وسيضمن نظاما جديدا للإعلانات الرقمية، وسيتم تعظيم القيمة النسبية لكل مؤسسة صحافية وتقديمها للرأي

اتخذت الحكومة المصرية قرارها بتصفية المؤسسات الصحافية القومية، بإعلانها رسميا تحويل الكثير من الإصدارات الورقية إلى رقمية، لوقف نزيف الخسائر المتلاحقة، بعد عجز القائمين على إدارتها في تحقيق الحد الأدنى من المكاسب، أو توفير نفقات طباعتها.

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة السبت، أنها تعكف على الانتهاء من المسات الأخيرة لمشروع تحويل بعض المؤسسات الصحافية القومية، إلى رقمية، في مشروع يتم تنفيذه للمرة الأولى بمشاركة وزارة الاتصالات وشركات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، بما يسهم في إيجاد حلول لأزمات الصحافة الورقية وتقليل خسائرها.

تمثل الخطوة، بإدارة تنفيذ قانون الصحافة والإعلام الذي أقره مجلس النواب في يوليو من العام الماضي، ومنح الحق للحكومة، والجهات المسؤولة عن تنظيم عمل وإدارة المؤسسات الصحافية، بدمج وإلغاء إصدارات ومؤسسات ترى الدولة أنها لم تعد لها جدوى، مع الاحتفاظ بالنسخ الورقية للإصدارات الأهم.

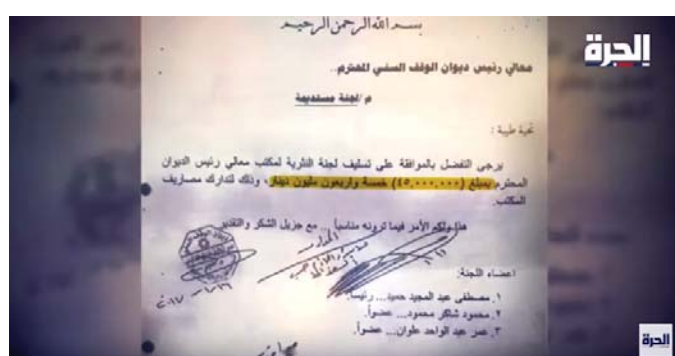
وعلمت "العرب" أنه تم إبلاغ عدد من رؤساء تحرير إصدارات صحافية ورقية: الأهرام والأخبار والجمهورية وروز اليوسف ودار المعارف، بأن وقف طباعة صحفهم أو إغلاقهم مسألة وقت ولا تراجع عن ذلك، على أن يتحول الإصدار الورقي إلى إلكتروني، ما تسبب في تذمر العديد من الصحفيين والعاملين بهذه الإصدارات.

ويقود هذا التحرك إلى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة في إدارات، مثل التحرير والطابع والإخراج الصحافي والتوزيع والإشراف والإعلانات، ما يشكل عبئا إضافيا على موازنة كل مؤسسة، لأنها ستكون ملزمة بدفع رواتب موظفين دون استفادة حقيقية منهم.

ويخشى صحفيون وعاملون أن يكون تحويل الإصدارات الخاسرة إلى رقمية، مقدمة لتسريح العاملين فيها بالحصول على معاش مبكر، في ظل تلويح سابق من مسؤولين عن تنظيم المؤسسات القومية بحتمية خفض نسبة العمالة، كإحدى الحلول لمواجهة نزيف الخسائر.

وأكد مصدر إعلامي على صلة بخطة تحويل الإصدارات الورقية إلى إلكترونية لـ"العرب"، أن القرار سوف يبدأ تطبيقه بشكل تدريجي قريبا على الإصدارات الأسبوعية التي تتعرض لخسائر فادحة، ولا تغطي نفقات

بغداد، علاقتها بتقرير بثته قناة الحرية عن المؤسسات الدينية في العراق، مؤكدة أن القنطرة (المدمومة أميركيا) تتمتع بالاستقلالية التامة. وقالت السفارة العراقية في بيان الأحد، إن قناة "الحرية" على أي تقرير ترى أنه تضمن معلومات غير دقيقة أو بعيدة عن المهنية، أو تتعارض مع السياسات الأميركية.



تقرير أغضب مؤسسات دينية عراقية

وكانت "الحرية" قد بثت في وقت سابق تحقيقا عن الفساد في المؤسسات الدينية في العراق تحت عنوان "أقانيم الفساد المقدس في العراق"، حيث أثار بث التحقيق جدلا وريود أفعال رافضة للتقرير، واتهم فيه رجال دين وسياسيون وناشطون عراقيون وواشنطن بالتهم على المرجعية الدينية. وذكّرت السفارة في بيان لها، أن وزارة الخارجية الأميركية لا تملك